نشرة صندوق النقد الدولي

عمال مصريون في مصنع ملابس باستثمار صيني في مصر (الصورة: خالد دسوقي/AFP)

حوار مع راتنا ساهاي

الصندوق لا يزال ملتزما بدعم مصر

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٣٠ يونيو ٢٠١١

- يحافظ الصندوق على حواره الوثيق مع مصر بشأن السياسات الاقتصادية
- لا توجد شروط مستترة في الاتفاق الذي تم على مستوى خبراء الصندوق
- الثورة المصرية يمكن أن تساعد على إطلاق كل إمكانات البلاد

في تصريح لخبيرة اقتصادية رفيعة المستوى قادت مناقشات الصندوق الأخيرة حول إمكانية عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مع مصر، قالت إن الصندوق لا يزال مستعدا لمعاونة مصر وشعبها ومواصلة حواره الوثيق بشأن السياسات الاقتصادية مع حكومتها.

في مقابلة مع ***النشرة الإلكترونية*** — وهي المجلة الإلكترونية التي يصدرها صندوق النقد الدولي — قالت السيدة راتنا ساهاي، نائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إن الصندوق لا يزال ملتزما بمعاونة مصر عن طريق المساعدة الفنية والمشورة بشأن السياسات الاقتصادية.

والهدف من الدعم المالي الذي كان الصندوق مستعدا لتقديمه لمصر هو مساعدة مصر وحكومتها في تحقيق أهدافها المتمثلة في "تعزيز العدالة الاجتماعية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي"، حسبما صرحت السيدة ساهاي.

وإذا قررت الحكومة المصرية ~~لاحقا~~ في وقت لاحق أنها بحاجة إلى الدعم المالي، فسوف يعمل الصندوق مع السلطات على تنفيذ برنامج وطني خالص تحدده الحكومة ويضمن لها تحقيق التجانس الاجتماعي المطلوب. ونفت السيدة ساهاي وجود أي شروط مستترة في الاتفاق الذي تم على مستوى خبراء الصندوق والذي قررت الحكومة بعد ذلك عدم المضي فيه. وفيما يلي النص الكامل للحوار.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **لماذا عدلت الحكومة المصرية عن الاقتراض من الصندوق بعد التفاوض على اتفاق للاستعداد الائتماني؟**

السيدة ساهاي: في إبريل ومايو من هذا العام، كان تقدير الحكومة المصرية لفجوة التمويل هو أنها ستتراوح بين ٩ و١١ مليار دولار أمريكي للفترة ٢٠١٢/٢٠١١، وخاطبت شركاءها الثنائيين ومتعددي الأطراف، ومنهم الصندوق، للحصول على دعم مالي في هذا الإطار. وقد توصلنا في الخامس من يونيو الماضي إلى اتفاق مع مصر على مستوى خبراء الصندوق بشأن **اتفاق للاستعداد الائتماني** مدته اثنا عشر شهرا بقيمة تصل إلى ٣ مليارات دولار. وكان هذا الاتفاق موجها لدعم الخطة الوطنية التي وضعتها الحكومة والتي استهدفت تعزيز العدالة الاجتماعية عن طريق زيادة الإنفاق الاجتماعي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتصميم خارطة طريق للإصلاحات الاقتصادية بعد الانتخابات.

وفي الأسبوع الماضي، عدّلت السلطات المصرية خططها لموازنة ٢٠١٢/٢٠١١ وقررت عدم الاقتراض من الخارج، بما في ذلك الاقتراض من الصندوق. وتتضمن موازنتها المعدلة عجزا مستهدفا أقل مما ورد في مشروع الموازنة السابق وقدره ٨,٦% من إجمالي الناتج المحلي (مقابل ١١% كانت مستهدفة من قبل)

نشرة الصندوق الإلكترونية: **تكهن بعض المراقبين بأن العدول عن الاتفاق مع الصندوق يرجع إلى ارتباط القرض بشروط مستترة أو غير معلنة، كشروط بشأن الدعم أو الخصخصة. هل هذا دقيق؟**

السيدة ساهاي: لا، لم يكن هناك أي شيء مستتر أو متكتم. فالسلطات المصرية صممت برنامجها الوطني بسياسات وإجراءات صريحة. وتضَمّن اتفاق الصندوق عددا من المعايير كانت تتألف من إجراءات موجودة بالفعل في خطة الحكومة الاقتصادية، ولا يتعلق أي منها بالخصخصة أو باشتراط تغييرات في نظام الدعم أثناء فترة الاتفاق مع الصندوق. والواقع أننا كنا مؤيدين تماما لهدف السلطات المعني بتعزيز العدالة الاجتماعية وزيادة الشفافية أثناء هذه المرحلة الانتقالية التاريخية.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الدعم المعمم في مصر كبير للغاية ومهدر للموارد وكثيرا ما يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء. والأمر الإيجابي هو أن الشعب المصري يزداد ادراكا بهذا الجانب ويود أن يرى إصلاحا في نظام الدعم المهدِر للموارد. وبطبيعة الحال، أي إصلاحات تتطلب الحرص في التفكير فيها والإعداد لها؛ وسيكون من الضروري التأكد من توافر الحماية اللازمة للفقراء على وجه التحديد، عن طريق **نظام أفضل في استهداف المستحقين**، مع إلغاء الدعم الذي يستفيد منه الأغنياء.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **إذن ما هي أهم عناصر السياسة الاقتصادية التي تضمنها الاتفاق؟**

السيدة ساهاي: تضمن برنامج السلطات المصرية بعض الإجراءات الضريبية التي تساعد على تعزيز العدالة وزيادة الإيرادات، كما كانت هناك بعض الإجراءات الرامية إلى تحسين نشر البيانات وزيادة الشفافية. وكان الدعم المالي من الصندوق سيساعد على تمويل زيادة الأجور التي يدفعها القطاع العام للموظفين في أدنى الدرجات الوظيفية والتوسع في برنامج تشغيل العمالة. وكان سيوجه لدعم خطط زيادة الاستثمار في قطاعات التعليم والصحة والإسكان الاقتصادي، وهو ما كان سيساعد الاقتصاد المصري على التعافي بسرعة أكبر. وتواجه مصر حاليا زيادة حادة في أسعار الغذاء

والوقود، وتراجعا في إيرادات السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر، ومبيعات لأذون الخزانة يقوم بها الأجانب، وكلها أمور تضر بالحسابات الخارجية المصرية. وكانت موارد الصندوق ستساعد في تمويل احتياجات ميزان المدفوعات المؤقتة في السنة القادمة ومنع حدوث المزيد من الانخفاض في احتياطيات النقد الأجنبي.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **لكن ألم يكن ذلك معناه زيادة ديون مصر الخارجية؟ ما الحاجة إلى الاقتراض من الخارج إذا كانت الحكومة يمكن أن تقترض محليا؟**

السيدة ساهاي: في ظل الاتفاق، كانت الديون الخارجية على مستوى الحكومة المركزية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي سترتفع مؤقتا بأقل من نقطتين مئويتين، لتصل إلى ١٧% من إجمالي الناتج المحلي، وهو مستوى منخفض جدا. ويتضمن ذلك الاقتراض من كل المصادر الأجنبية، ومنها صندوق النقد الدولي. والاقتراض من الخارج كان سيأتي بسعر رخيص نسبيا، لأن أسعار الفائدة العالمية منخفضة للغاية. وفي حالة الصندوق، يبلغ سعر الفائدة حاليا ١,٥% فقط مقارنة بأكثر من ١٢% تدفعها الحكومة أن عند إصدار أذون خزانة محلية. وأخيرا، كان التمويل الخارجي سيتيح للبنوك المحلية تقديم قروض أكبر للقطاع الخاص، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل مساهما أساسيا في إنعاش الاقتصاد وتوفير المزيد من فرص العمل.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ما رأيك في الموازنة الجديدة التي وضعتها الحكومة؟**

السيدة ساهاي: مشروع الموازنة السابق كان يهدف إلى دعم التعافي الاقتصادي باتباع سياسة للمالية العامة تقوم على أساس توسعي معتدل واستراتيجية للتمويل تتيح الحصول على موارد من الخارج بشروط مواتية. أما الموازنة المعدلة فهي تتضمن تخفيضا في عجز المالية العامة المستهدف من ١١% إلى ٨,٦% من إجمالي الناتج المحلي. ومع ذلك فإن تخفيض الإنفاق على الصحة والإسكان والتعليم ينطوي على احتمال تحقيق مستوى أقل من النمو الاقتصادي وتوفير عدد أقل من فرص العمل في وقت يطالب فيه المصريون بتعزيز العدالة الاجتماعية وهي بالفعل هدف أساسي من أهداف الحكومة. في كل الأحوال توجد مفاضلات بين خيارات مختلفة، ونحن نحترم قرار السلطات بتخفيض الإنفاق واختيار مستوى عجز أقل.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **هل من المعتاد أن يدخل الصندوق في اتفاقيات مع حكومات انتقالية؟**

السيدة ساهاي: نعمل في كل البلدان مع حكومات مؤقتة وأخرى دائمة، ما دامت حكومات شرعية معترفا بها دوليا. وينطبق هذا على حالة مصر.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **هل لا يزال الصندوق مستعدا لمساعدة مصر في الفترة القادمة؟**

السيدة ساهاي: يواصل الصندوق الحفاظ على الحوار الوثيق بشأن السياسات مع السلطات المصرية ويظل ملتزما بمساعدتها على تحقيق أهدافها المتمثلة في الحفاظ على التجانس الاجتماعي وحماية الاستقرار الاقتصادي الكلي

والمضي بالاقتصاد المصري على مسار يقود إلى نمو مرتفع يشمل نطاقا أوسع من المواطنين ومزيد من فرص العمل الجديدة على المدى المتوسط.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ماذا يحدث إذا عادت السلطات في المستقبل بطلب جديد لعقد اتفاق مالي؟**

السيدة ساهاي: مصر بلد عضو في الصندوق وواجبنا هو مساعدة مصر وشعبها في كل وقت. وسوف يعمل الصندوق مع السلطات لتقييم الموقف في أي وقت تتقدم فيه بطلب في المستقبل. وسيسعى أي اتفاق مع السلطات إلى دعم برنامج اقتصادي وطني خالص تحدده الحكومة ويساعد على تحقيق أهداف السلطات والشعب المصري ــ أي العدالة الاجتماعية والشفافية واستقرار الاقتصاد الكلي. وبشكل عام، إذا رأت السلطات أنها قد تحتاج إلى الاقتراض من الخارج، فالأفضل دائما لأي بلد أن يطلب عقد اتفاق مع الصندوق في مرحلة مبكرة عندما تكون التحديات الاقتصادية أقل صعوبة.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **كيف ترين آفاق الاقتصاد المصري بعد الثورة؟**

السيدة ساهاي: ستكون هناك تحديات كبيرة بالفعل في الفترة القادمة، لكن الثورة يمكن أن تطلق إمكانات الاقتصاد المصري الهائلة عن طريق العمل على تحقيق نمو شامل لجميع المواطنين وزيادة الشفافية وتعزيز الحوكمة. وهذه العوامل الإيجابية، إذا ما اقترنت بحسن إدارة الاقتصاد، يمكن أن تحقق الاستفادة من مواطن القوة الكامنة في مصر، أي مواطنوها الذين يتميزون بالديناميكية والشباب، وسوقها المحلي الكبير، وقدرتها على الوصول إلى أهم الأسواق، وموقعها الجغرافي المتميز.